# حكم لفظة "قال" في سند الحديث بين رجاله.

## للشيخ: حمدون بن عبد الرحمن: ابن الحاج، السُّلمي المرِداسي الفاسي.

(١١٧٤-١٢٣٢هـ = ١٧٦٠-١٨١٧م)

**دراسة وتحقيق**


## د. عبد اللّه بن راشد بن سعد الشبرمي.

أستاذ الحديث المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة القصيم.


من ٣٨٣١ إلى ٣٨٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللهِ من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحمداً عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}، [آل عمران: ١٠٢]

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}، [النساء: ١]

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} [الأحزاب: ٧٠-٧١ ]

أما بعد: فإن من مسائل المباحثة التي يحسن مناقشتها ونقدها، ما يتكرر في عرض الأسانيد، وقراءتها من عدم كتابة المحدثين في كثير من الأسانيد لكلمة "قال" قبل كلمة التحديث، وما يترتب على ذلك من خلاف بين العلماء.

فهل يلزم القارئ أن ينطق بها، ولو لم تكن مكتوبة؟

وهل يصح السماع في حال لم ينطق القارئ بقال قبل التحديث؟

ومن أول من تكلم في هذه المسألة وأشهرها من المحدثين؟

وقد وقفت على رسالة نافعة في هذه المسألة، تفيد كثيرا حول ما يثار من النقاش بين طلاب الحديث، وهي رسالة جديرة بالنشر، مشتملة على فوائد قيمة، ولم أرها مطبوعة في قوائم الفهارس وحسب البحث والسؤال؛ لذا استعنت بالله تعالى على خدمة هذه الرسالة والإفادة بما حوته من العلم، ونشره بين إخواني طلاب العلم.

ولم يسبق أن طبعت هذه الرسالة، -حسب اطلاعي وبحثي-، أما الموضوع ككل فهو من مسائل علوم الحديث الدقيقة، والكلام فيها قليل في كتب المصطلح، ويحتاج إلى جمع

وتحرير، وجل من تكلم عليها يقلد بعضهم بعضا، لأن المسألة تأتي عرضا في كتب المصطلح دون وقوف عندها، واستدلال ومناقشة لأدلتها، وترجيح لما يقوى جانبه بحسب الأدلة، بل أغلب المصنفات التي تطرقت لهذه المسألة يكون الكلام فيها مختصرا جدا، بل يشار للمسألة باختصار دون إعطاء المسألة حقها من التأصيل والنقد والتحرير.

خطة البحث:

وقد قسمت عملي في هذه الرسالة إلى: مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس:

أما المقدمة، فذكرت فيها ما يتعلق بسبب البحث وأهميته، ومشكلته، والدراسات السابقة.

ثم القسم الأول، وفيه: دراسة مختصرة عن هذه الرسالة، وفيها ستة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة المؤلف.

المبحث الثاني: توثيق اسم المؤلف، واسم الكتاب، ووصف النسخة الخطية.

المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الرابع: موضوع الرسالة.

المبحث الخامس: أمثلة وشواهد لحذف القول.

المبحث السادس: أنواع حذف القول في القرآن الكريم.

القسم الثاني: تحقيق نص الرسالة.

ثم الخاتمة، فالفهارس.

واللهَ أسأل أن يوفقنا لخير العلم وخير العمل، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح إنه سميع مجيب.

المبحث الأول: ترجمة المؤلف.

مؤلف هذه الرسالة، هو الشيخ أبو الفيض حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون بن عبد الرحمن الشهير بابن الحاج، السُّلمي المرداسي، الفاسي.

ولد الشيخ حمدون بمدينة فاس سنة(١١٧٤هـ) – (١٧٦٠م)

حجّ المترجم سنة (١٢٠٥هـ) وأخذ في طريقه عن عدد من أعلام المشرق والمغرب، وأجازه من المشارقة شارح القاموس اللغوي المحدث المصنف أبو الفيض محمد بن محمد مرتضى الحسني الزبيدي(ت١٢٠٥هـ).

من شيوخه:

عبد القادر بن أحمد بن العربي بن شقرون أبو محمد الفاسي (ت ١٢١٩هـ)،

عبد الكريم بن علي اليازغي أبو محمد الفاسي(ت.١١٩٩هـ)،

محمد التاودي ابن سودة أبو عبد الله (ت ١٢٠٩هـ)،

محمد الطيب بن عبد المجيد ابن كيران أبو عبد الله (ت ١٢٢٧هـ)،

محمد بن أحمد بنيس (ت ١٢١٣ هـ).

محمد بن الحسن البناني أبو عبدالله (ت ١١٩٤هـ)،

محمد بن عبد السلام الناصري أبو عبد الله (١٢٣٩هـ).

محمد بن عبد السلام بن ناصر الدرعي (ت ١٢٣٩ هـ).

محمد مرتضى الزبيدي شارح القاموس (ت ١٢٠٥ هـ).

ومن تلاميذه:

أحمد بن محمد بن عبد القادر البدوي (ت١٢٦٠هـ)،

سليمان بن مُحمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف السلطان أبو الربيع (١١٨٠هـ – ١٢٣٨هـ).

عبد القادر بن أحمد الكوهن(ت ١٢٥٤هـ)،

عبد الواحد بن القاضي أحمد بن التاودي بن سودة (ت ١٢٥٣هـ)،

محمد بن أحمد بن يونس أكنسوس السوسي المراكشي (ت ١٢٩٤هـ)،

وابناه: محمد الطالب بن حمدون(ت.١٢٧٣هـ)، محمد بن حمدون (ت ١٢٧٤هـ)،

اختاره السلطانُ سليمان لعمل الحسبة بفاس، وفي سنة (١٢١٩هـ) جعله عاملا على العرائش وما والاها مدة عامين إلا ثلاثة أشهر، فسار سيرة حسنة، من حيث أمرُه بالمعروف ونهيُه عن المنكر.

وكان رحمه الله قد تولى حسبة فاس وبالغ فيها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وكان أهم الأمور عنده: الصلاة، فكان يقيم الناس من حوانيتهم لإقامتها وأداء فريضتها، ولا يدعهم يتركونها.. وقام على ساق الجد معهم في الصلاة التي هي أساس جميع العبادات حتى قام بها من وفقه الله منهم.

قال عنه محمد مخلوف في شجرة النور الزكية: "إليه انتهت الرئاسة في جميع العلوم واستكمل أدوات الاجتهاد على الخصوص والعموم.."

وقال صاحب «السلوة»: «كان – رحمه الله – ممن انتهت إليه الرياسة في جميع العلوم، واستكمل أدوات الاجتهاد.. أحرز قصبات السبق في مجال الاستنباط، وارتبطت بذهنه العلل ومسالكها أي ارتباط، وانفرد بالمهارة والتبحر في جميع الفنون؛ وخصوصا التفسير والحديث، والتصوف المؤيد بالكتاب والسنة، والأصلين وعلوم العربية...مع الخشية والخضوع والوقار، والبكاء والاعتبار..».

من مؤلفاته:

عقود الفاتحة، وهي منظومة ميمية في السيرة النبوية على نهج البردة في نحو ٤٠٠٠ بيت، وشرحها في خمسة أسفار، طبع بفاس.

نظم مقدمة ابن حجر: هدى الساري، وشرحها في سفر سمّاه نفحة المسك الداري، لقارئ صحيح الإمام البخاري، طبع عدة طبعات، قديمة وحديثة.

توفي يوم الإثنين سابع ربيع الثاني سنة ١٢٣٢هـ، رحمه الله. [١].

المبحث الثاني: توثيق اسم المؤلف، واسم الكتاب، ووصف النسخة الخطية.

المخطوط من مكتبة علال الفاسي، وله نسختان:

---

(١) انظر: سلوة الأنفاس رقم (٨٤١) (٣/٥-٧)، وإتحاف المطالع (١/١٢٠)، وشجرة النور الزكية رقم(١٥٢٦)، والاستقصا ٣/١٣٣، والأعلام للزركلي (٢/٢٧٥)، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام للسملالي (٣/١١٧-١٢٩)، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع (١/ ١٢٠)، ومعجم طبقات المؤلفين لابن زيدان(٢/١٣٢-١٣٣) معجم المؤلفين كحالة (٤/ ٧٦)، والتفسير والمفسرون في غرب أفريقيا (١/ ٢٠٩).

النسخة الأولى: رقم (٩٤٣) اسم الكتاب: حكم لفظة قال في سند الحديث بين رجاله.
المؤلف: حمدون بن الحاج المتوفى سنة: ١٢٣٢هـ
أوله: الحمد لله الذي نزل أحسن الحديث..
عدد الصفحات: ٥
مقياسه: ٢١/١٦ مسطرته: ٢٣
في مجموع من صفحة: ٧١ إلى صفحة ٧٦.
نوع الخط مغربي لا بأس به.
والنسخة الثانية في المكتبة السابقة، برقم (٩٤٤).
عدد الصفحات ٥ في مجموع من صفحة ١٨٥ إلى صفحة ١٨٩.
مقياسه: ١٨/٢٢.
مسطرته: ٢١.
الناسخ: عثمان بن محمد الحبابي الفاسي.
نوع الخط: مغربي لا بأس به. [١]
كما أثبت اسم الكتاب واسم المؤلف في الصفحة الأولى من المخطوط.
وقد اعتمدت على النسخة الأولى من هاتين النسختين، مع عدم الإشارة إلى الفروق التي لا تؤثر في المعنى.
وقد قمت بنسخها ومراجعتها وتصحيحها، والتعليق عليها على سبيل الاختصار دون الإسهاب والتطويل. والله الموفق والمستعان وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا به.
المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب.
أشار المؤلف إلى سبب تأليف هذا الكتاب حيث حصلت مناقشة علمية أثناء قراءة بعض كتب السنة النبوية المسندة، في موضوع حذف قال أثناء الإسناد قبل صيغ التحديث، حيث قُررت المسألة في المجلس بناء على ما اشتهر في كتب المصطلح،

(١) انظر: فهرس مكتبة علال الفاسي ١٢٩/٣-١٣٠.

وخالف في هذه المسألة بعض من حضر المجلس فنازعوا في وجوب النطق بقال، فاستُكتب عدد من أهل العلم لأجل هذه المسألة.

وقد أشار إلى ذلك المؤلف في مقدمة رسالته:

بينما نحن بقبة "السُّوَيْرة".. نقرأ على الحضرة المولوية[١] مسند الإمام أحمد رضي الله عنه وأمده بخير ما أمد، إذ طلع علينا العلامة.. أبو عبد الله محمد بن أبي العباس الشرادي[٢].. وجلس جلوس انبساط، كاد يهتز به البساط، وإذ عاد إليه جمعه، وأصغى لما نقول سمعه، قال: "لا بد من التلفظ بقال بين رجال الإسناد، وإن لم يلفظ بها القلم"، وكان له استناد لما هو غير مسلم، فنازعناه بما تقتضيه القواعد العربية، وساعفناه لحرمة المجلس والنفس أبيه، ثم عاد المنصور بالله أبقى الله به ظل الأمان على الأنام ممدودا، وسد يأجوج ومأجوج الفتنة مسدودا، إلى مكناسة الزيتون.. وعاد لإقامة درسه، جانيا جنى غرسه، وحضر مجلسه الذي هو مقترب الفقهاء، وموقف النبهاء، الفقيه المحدث محمد بن المهدي[٣]، فقال تلك المقالة السابقة للقارئ إذ ذاك .. صاحبنا الدراكة النجيب أبي عبد الله محمد بن منصور[٤]، فأبى ذلك ودافعه، وتجاذبا أطراف المنازعة، ثم أتى .. مدينة فاس.. فبعث لفقهاء رشحهم للجواب، وتمييز الخطأ من الصواب، ما نصه:

هل يجوز للقارئ للحديث أن يذكر قال في كل حدثنا المحذوفة للاختصار كتابة أم لا؟ أم في ذلك خلاف؟ ومن نص على الذكر؟ ومن نص على عدمه؟

---

(١) يقصد سليمان بن مُحمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف (١١٨٠هـ – ١٢٣٨هـ)، كان سلطاناً مغربياً من سلالة العلويين.

والمؤلف الشيخ حمدون من شيوخ السلطان المذكور، وممن حضر الدرس، والنقاش.

(٢) أبو عبد الله محمد بن أبي العباس أحمد الشَّرادي (ت١٢١٠هـ)، انظر ترجمته في فهرس الفهارس ١/٤٤٥، وموسوعة أعلام المغرب ٢٤٥٥.

(٣) انظر: إتحاف المطالع (١/ ٣٧)، والسلوة (١١٥٧)

(٤) أبو عبد الله محمد بن محمد: ابن منصور (١١٧٩– وتوفي: ١٢٣٢هـ). مترجم في سلوة الأنفاس للكتاني(٨٤٣) ٣/٨.

فزجوا إليه عرائضهم، وأمهروا إليه نفائسهم، فأمرني دام أمره السعيد، ورأيه الموفق السديد، أن أقتطف فوائدهم المنتشرة، وألتقط فرائدهم المنتثرة، فامتثلت الأمر المطاع، آتيا بالمقدور المستطاع، ومحصل ما هنالك وأزيد، وملخص ما هنالك وأفيد. انتهى المراد من أول هذه الرسالة.

وهذا يبين أن المؤلف اقتطف فوائد الرسائل التي بعث بها العلماء جوابا عن هذه المسألة، فاقتطف فوائدهم، والتقط فرائدهم من عرائضهم ونفائس رسائلهم المرسلة، فكأن هذه الرسالة تمثل خلاصة الأجوبة المرسلة حول هذه المسألة.

وكانت تلك المداولات العلمية والقراءة في مسند الإمام أحمد في مجلس سلطان المغرب آنذاك: أبي الربيع سليمان بن مُحمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف العلوي (١١٨٠هـ – ١٢٣٨هـ)، حيث بعثوا لفقهاء رشحهم للجواب، وتمييز الخطأ من الصواب..

المبحث الرابع: موضوع الرسالة.

هذه المسألة الحديثية، وهي هل يجب التصريح بـ: "قال" المحذوفة قبل صيغ التحديث؟ أو أن ذلك ليس بلازم؟ ومن نص على الذكر؟ ومن نص على عدمه؟ ومن أول من تكلم في هذه المسألة؟

من أول من أشهر هذه المسألة وتكلم عنها: ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، في مقدمته الشهيرة، بقوله: "جَرَتِ الْعَادَةُ بِحَذْفِ (قَالَ)، وَنَحْوِهِ، فِيمَا بَيْنَ رِجَالِ الْإِسْنَادِ خَطًّا، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ حَالَةَ الْقِرَاءَةِ لَفْظًا.

وَمِمَّا قَدْ يُغْفَلُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْنَادِ (قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ)، فَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَقُولَ فِيهِ: (قِيلَ لَهُ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ)، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ (قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ)، فَهَذَا يَذْكُرُ فِيهِ (قَالَ)، فَيُقَالُ (قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ قَالَ: ثَنَا فُلَانٌ)، وَقَدْ جَاءَ هَذَا مُصَرَّحًا بِهِ خَطًّا هَكَذَا فِي بَعْضِ مَا رُوِّينَاهُ. وَإِذَا تَكَرَّرَتْ كَلِمَةُ (قَالَ) كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ:

"حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: قَالَ عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ "، حَذَفُوا إِحْدَاهُمَا فِي الْخَطِّ، وَعَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَلْفِظَ بِهِمَا جَمِيعًا".[١]

وهذا ذكره البخاري في صحيحه: (٩٧): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ -هُوَ ابْنُ سَلاَمٍ-، حَدَّثَنَا المُحَارِبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: قَالَ عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "ثَلاَثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالعَبْدُ المَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ"، ثُمَّ قَالَ عَامِرٌ: أَعْطَيْنَاكَهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ يُرْكَبُ فِيمَا دُونَهَا إِلَى المَدِينَةِ.[٢]

قال الحافظ ابن حجر: "قَوْلُهُ: قَالَ عَامِرٌ: أَيْ قَالَ صَالِحٌ قَالَ عَامِرٌ، وَعَادَتُهُمْ حَذْفُ قَالَ إِذَا تَكَرَّرَتْ خَطًّا لَا نُطْقًا.." [٣]

فنص ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) بأنه: "لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ حَالَةَ الْقِرَاءَةِ لَفْظًا" وأنه: "عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَلْفِظَ بِهِمَا جَمِيعًا" وأن عدم النطق بها "خطأ من فاعله".

وهذا يدل على اشتراط النطق بقال قبل صيغ التحديث والإلزام به.

ولعل ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) هو أول من شهر هذه المسألة في كتابه المذكور، ولم يشتهر الاشتراط أو الالزام به عن أحد قبله من المحدثين.

كما ذكروا من المسائل المتفرعة عن هذه المسألة، بعض مستلزماتها، وما يترتب عليها من صحة سَماع من يسقط لفظة "قال"، فقد سئل ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) عن رجل يَقْرَأ الحَدِيث على الْمُحدث وَيَقُول فِي كل حَدِيث: وبالإسناد حَدثنَا فلَان عَن فلَان، وَلَا يَقُول: قَالَ حَدثنَا، فَهَل يَصح هَذَا السماع أم لَا؟

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٢٧).

(٢) والحديث أخرجه أيضا مسلم (١٥٤) وغيره.

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/١٩٠). ويلاحظ اختلاف نص البخاري المطبوع عما ينقله ابن حجر؛ لأن شرح الحافظ على رواية أخرى.

فأجَاب: "هذا خطأ من فَاعله، وَأما بطلَان السماع بِهِ، فَفِيهِ احْتِمَال! وَالْأَظْهَر: أَنه لايبطل؛ من حَيْثُ إن حذف القَوْل اختصارا مَعَ كَونه مُقَدرا فِي كثير من كتاب الله تَعَالَى، وَغَيره". (١)

وتبع ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، النوويُّ (ت:٦٧٦هـ)، حيث قال: "جَرَتِ الْعَادَةُ بِحَذْفِ قَالَ وَنَحْوِهِ بَيْنَ رِجَالِ الْإِسْنَادِ خَطًّا، وَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ اللَّفْظُ بِهَا، وَإِذَا كَانَ فِيهِ: قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ، أَخْبَرَكَ فُلَانٌ أَوْ قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَانٌ، فَلْيَقُلِ الْقَارِئُ فِي الْأَوَّلِ قِيلَ لَهُ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ، وَفِي الثَّانِي قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ، وَإِذَا تَكَرَّرَ لَفْظُ قَالَ كَقَوْلِهِ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ، قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: فَإِنَّهُمْ يَحْذِفُونَ أَحَدَهُمَا خَطًّا؛ فَلْيَلْفِظْ بِهِمَا الْقَارِئُ. وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ قَالَ فِي هَذَا كُلِّهِ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَالظَّاهِرُ صِحَّةُ السَّمَاعِ". (٢)

وجزم النووي بصِحَّة السَّمَاعِ، كما فِي مُقَدِّمَةِ (شَرْحِ مُسْلِمٍ) فَإِنَّهُ قَالَ: "فَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ لَفْظَ "قَالَ" فِي هَذَا كُلِّهِ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَالسَّمَاعُ صَحِيحٌ لِلْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ، وَيَكُونُ هَذَا مِنَ الْحَذْفِ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ". (٣)

ويمكن أن يلاحظ في كلام ابن الصلاح التنافر بين طرفي كلامه، فإنه عبر بأن ترك النطق بقال المحذوفة: بأنه "خطأ من فَاعله" ثم أردف هذا بما لا يستقيم معه، وهو قوله: "من حَيْثُ إن حذف القَوْل اختصارا، مَعَ كَونه مُقَدرا فِي كثير من كتاب الله تَعَالَى".

فكيف يتم له الحكم بتخطئة هذا الأمر، مع استدلاله على عدم بطلان السماع بدلالة القرآن العزيز عليه كثيرا؟! أليس هذا مما يدل على عكس مراد ابن الصلاح؟! فإن ورود الحذف كثيرا في القرآن الكريم دال على الجواز، والأولى أن يُستدل به على صواب الحذف، وأن يرد به على من يميل إلى تخطئة هذا الحذف.

---

(١) فتاوى ابن الصلاح ١/١٧٦. ونقله عنه النووي في الإرشاد ١/٤٨٥.

(٢) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٧٧)، وتدريب الراوي (١/٥٥١). والإرشاد للنووي ١/٤٨٤.

(٣) شرح النووي على مسلم (١/٣٦)، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/١٠٩).

ولعل ما ذهب إليه ابن الصلاح، توارد عليه جمع من أهل الحديث ممن لخص كتابه أو استفاد منه، فقد التزم به جل المحدثين في قراءتهم لكتب الحديث، وانتقل التزام تلك الشرطية إلى من بعدهم، وانتشر بين طلاب الحديث وقارئيه، فجل الكتب التي وصلت إلينا بعد ابن الصلاح يوجبون التصريح بالنطق بالقول المحذوف قبل صيغ التحديث، وعندهم خلاف في صحة الرواية مع حذف القول؛ وهذا الاشتراط مع كونه غير معروف قبل ابن الصلاح: أثار ردة فعل بعض العلماء، وصار بعض الأئمة يردون هذا القول وينكرونه على بعض المحدثين آنذاك، كما اشتهر إنكاره عن الشيخ عبد اللَّطيفِ بن عبدِ العزيزِ الشهير بابنِ المرحِّلِ (ت٧٤٤هـ) وغيره.

ولكل من القولين استدلاله، مثل استدلال من يوجب التصريح بالقول: بأن الْأَصْلَ الْفَصْلُ بَيْنَ كَلَامَيِ الْمُتَكَلِّمين لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا، وَحَيْثُ لَمْ يُفْصَلْ فَهُوَ مُضْمَرٌ، وَالْإِضْمَارُ خِلَافُ الْأَصْلِ. [1]

ولكنهم نوزعوا في هذا الاستدلال من جهة اللغة، ومن جهة الاصطلاح؛ وأن ما ذكروه غير لازم لغة، والذي يظهر أن عمدتهم في التخطئة الاستدلال اللغوي والبناء عليه.

وهذا هو سبب دراسة المسألة من جهة لغوية إلى جانب دراستها دراسة حديثية.

ولذا أنكر بعض أَئِمَّةِ العربيةِ اشْتِرَاط الْمُحدثين التَّلَفُّظ بـ: "قَالَ" فِي أثْنَاء الْإِسْنَاد [2] وهو الشَّيْخ العلاَّمةُ شهابُ الدينِ عبدُ اللَّطيفِ بنُ عبدِ العزيزِ ابنِ المرحِّلِ(ت٧٤٤هـ). [3]

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة: (٤٩٦/١)، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١٠٩/٣).

(٢) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٦٢٨/٣)، وشرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (٤٩٦/١).

(٣) هو الشيخ شهاب الدين أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن جرير بن نعمة بن دواله المعروف بابن المرحّل، المتوفى في محرم سنة أربع وأربعين وسبعمئة.

إضافة إلى أن حذف القَوْل اختصارا مَعَ كَونه مُقَدرا كثير فِي كتاب الله تَعَالَى. [١] و شواهده من الآيات أكثر من أن تحصى، مثل قوله تعالى: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} [الرعد: ٢٣-٢٤]، على إضمار: يقولون سلام عليكم، وقد ورد حذف القول في الحديث الشريف، وفي اللسان العربي، والشعر الفصيح.

ومما يرجح هذا القول: أن من المقرر عند أهل العم جواز حذف ما يعلم. قال ابن مالك:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... ... تَقُولُ: زَيْدٌ. بَعْدَ: مَنْ عِنْدَكُما؟

وَفِي جَوَابِ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: دَنِفْ ... ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

قال ابن عقيل: يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازا أو وجوبا، فذكر في هذين البيتين الحذف جوازا، فمثال حذف الخبر أن يقال: من عندكما؟ فتقول: زيد، التقدير: زيد عندنا، ومثله في رأي: خرجت فإذا السبع، التقدير: فإذا السبع حاضر، ومنه قول الشاعر: نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا، وأَنتَ بِمَا ... ... عِنْدَك راضٍ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ التقدير: نحن بما عندنا راضون. [٢]

ثم يقال أيضا: إن ما ذكروه من الالزام بذكر "قال" قبل التحديث واحتمال إبطال السماع به، يقال: إن هذا ليس من الأمور الاصطلاحية، ولم يرد في وجوبه نصوص عن أئمة الحديث، وليس هو بظاهر في مذهب المحدثين، ولا يتعلق بمنع الحذف مع وضوح المراد غرض، ولا يترتب له عليهم فائدة، وإنما قاله من قاله ظنا أن اللفظ لا يستقيم لغة إلا بذكر: "قال"، وإنه لا يصح حذفها صناعة، وليس كما ظن؛ فوجب أن يتبع في ذلك في الصناعة الحديثية ما تقتضيه قواعد العربية.

---

كان والده يبيع الرحال للجمال. وكان فاضلًا في العربية والقراءات وأخذ عنه ابن هشام، وهو الذي نوَّه به وعرّف به، وسمع الحديث من الشّهاب المحسني وغيره، وخرّج له ابن رافع "جزءًا" من حديثه وتصدر بالجامع الحاكمي.

ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/٣٠٠) (٢٧١٧).

(١) ينظر: فتاوى ابن الصلاح ١/١٧٦. والإرشاد ١/٤٨٥.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٢٤٣).

ويقويه: أن القراءة فرع عن الكتابة، فهي نطق بما هو مكتوب، فإذا أسقطت "قال" كتابة في الإسناد، صح إسقاطها قراءة، ويتأكد ذلك مع استقامة المقروء، وقد أشار بعض العلماء إلى ذلك ومنهم: أبو عبد الله محمد بن القاسم القصار (ت ١٠١٢هـ) في قوله: "إن ما لم يكتب ولم يرمز له: لا يقرأ، وإن حذفه للعلم به جائز". [١].

مع أن حذف القول سائغ جائز، وهو كثير في العربية:

قال أبو البركات الأنباري: "وحَذْف القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن يحصى.."[٢].

وقال أبو البقاء العكبري: "حذف القول لظهورِ معناه ... كثيرٌ في القرآنِ وكلامِ العربِ.." [٣].

وقال ابن مالك: "حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه.." [٤].

وقال ابن هشام: "وحذفُ القَوْل كثير جدًّا، حَتَّى قَالَ أَبُو عَليّ الفارسي: (هُوَ من حَدِيث الْبَحْر قل وَلَا حرج). ودلّ على هَذَا الْعَامِل: أنّ كل حكم ذكره المصنفون فهم قَائِلُونَ بِهِ. وكأنّ القَوْل مُقَدّر قبل كلّ مَسْأَلَة. وَهَذِه الْعلَّة قريبَة من الْعلَّة الَّتِي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فِيهَا، وَذَلِكَ أنّهم قَالُوا: إنّ الظروف منزلَة من الْأَشْيَاء منزلَة أَنْفسهَا لوقوعها فِيهَا وأنّها لَا تنفكّ عَنْهَا". [٥]

كما رجح عدم النطق ب "قال: قبل صيغ التحديث في الإسناد جمع من المحدثين:

قال الحافظ ابن حجر: "وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي.. جَوَازُهُ –يعني الحذف– فِي "قَالَ" يَعْنِي قَبْلَ: "ثَنَا"؛ لِأَنَّ "ثَنَا" بِمَعْنَى: قَالَ لَنَا، فَاشْتِرَاطُ إِعَادَةِ "قَالَ" لَيْسَ بِشَيْءٍ". [٦].

---

(١) انظر: خلاصة الأثر: ١٢١/٤ والسعادة الأبدية: ٤٤ ونشر المثاني: ٨٦/١ ، والصفوة: ١٦.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٥٨٤/٢).

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٧٩).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٩٦/٢) وما بعدها.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٢٧)، والمسائل السفرية (ص: ٢٨).

(٦) انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١١٠/٣).

وقال السيوطي: و"هَذَا وَاضِحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ. وَقَدْ ظَهَرَ لِي هَذَا الْجَوَابُ وَأَنَا فِي أَوَائِلِ الطَّلَبِ فَعَرَضْتُهُ لِبَعْضِ الْمُدَرِّسِينَ فَلَمْ يَهْتَدِ لِفَهْمِهِ؛ لِجَهْلِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَعْدَ نَحْوِ عَشْرِ سِنِينَ مَنْقُولًا عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ[1]، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْصُرُ هَذَا الْقَوْلَ وَيُرَجِّحُهُ"، قال السيوطي: "ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ".[2].

ونقل البقاعي، عن الحافظ ابن حجر، أنَّ "حدَّثَ" بمنْزلةِ، "قَالَ"، و "نا" بمنْزلةِ "لنا" وَهُوَ إِذَا نطقَ بـ"قالَ" لا يكررُها، إنما يَقُول: "قَالَ لنا فلانٌ: حدَّثنا فلانٌ" فليكن "حدثنا" كذلك يقول: "حدثنا فلان حدثنا فلان".. قال: وكانَ شيخُنا ينصرُ هَذَا القولَ ويرجحهُ. (٣)

ومما يؤيد القول بجواز الحذف "التضمين": وهو أن يضمن الفعل معنى فعل آخر، فيجعلون بعض الألفاظ بمعنى القول؛ مما هو في معناه: كالنداء، والدعاء، والوصية، والوعد، والشهادة، والإيحاء، والأذان، فيجرونها مجرى القول في الحكاية دون تقدير قول محذوف مضمر، فتكون متضمنة معنى القول، مثل قوله: {فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ} [القمر: ١٠]. على قراءة من قرأ بكسر "إني" حيث أجري الدعاء مجرى القول.[4]

وهكذا التحديث يجرى مجرى القول؛ فلا يحتاج إلى التصريح بالقول أو تقديره على هذا المذهب.

وذكر ابن مالك: أن ما كان في معنى القول مثل النداء، والدعاء، ونحوهما، إذا جاء بعد شيء منهما مقول ففيه مذهبان:

أحدهما: أن يقدّر قول يكون به المقول محكيا. وهذا قول البصريين.

---

(١) يعني: الحافظ ابن حجر.

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٥٥٣).

(٣) انظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/١٨٢). وانظر: فتح الباري (٦/٦١٤).

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٣/ ١٢٩)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠/ ١٣١).

والآخر: أن يحكى المقول بما قبله إجراء له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير، وهو قول الكوفيين.[١].

وصحح الأول ابن مالك، وإلى اختيار مذهب الكوفيين ذهب ابن عصفور، قال: "وقد يجري مجرى القول، فتحكى بعده الجمل (رأيت وسمعت) وكل فعل معناه القول، نحو: قرأت، ودعوت، وناديت.."[٢].

ومما يقوي هذا: أهمية الاختصار في اللسان العربي على ما يقتضيه الحال، وكونه من أقوى طرق البلاغة، وأسباب الإيجاز، فإذا اقتضى الإيجاز الحال، فيجب اعتباره في المقال. قال الزمخشري: "وكما يجب على البليغ في مظانّ الإجمال والإيجاز أن يجمل ويوجز فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل والإشباع أن يفصل ويشبع". [٣]

ومما يقويه أيضا: أن المقدرات لا ينطق بها على أنها من كلام القائل، وقد اختلف في المقدرات هل هي من كلام المتكلم أم لا؟

إضافة إلى أن المقدر منه ما هو غير معين بذاته، بل منها مالا يجوز التلفظ به أصلا كالضمائر المستترة وجوبا. فلا يصح النطق بها. [٤]

بل قد ينشأ من النطق بالقول –بناء على مُرَاعَاة الْعَادة فِي حذف "قَالَ" فِي الْخط مَعَ قول من قال بوجوب النُّطْق بها– وهم في الصيغ، وتسمية الرجال، والحكم عليهم. والله أعلم. [٥]

وهذه الوجوه السابقة وغيرها مما لم يذكر، ترجح من قال بعدم لزوم النطق بالقول قبل التحديث، وأن تركها فيه مندوحة، وأن الأمر فيها واسع. وأما نسبة القول الأول إلى

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٩٦).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٦/ ١٤٦).

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/٧٨).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٨/٣٢).

(٥) انظر تفصيل هذا بالمثال في تعجيل المنفعة (١/٤٣٤).

عادة المحدثين؛ فهذا صحيح في حذف القول كتابة، ولكن ينازع القائل بأن من عادتهم التزام النطق بها، ويبعد أن يظفر بشيء يوجب التصريح في كلامهم.

لذا يصح للقارئ أن يقرأ:

قال البخاري: حدثنا فلان، حدثنا فلان. دون التصريح ب"قال" المحذوفة قبل صيغ التحديث، وليس به أي بأس.

المبحث الخامس: أمثلة وشواهد لحذف القول:

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: "العرب تختصر الكلام ليخففوه لعلم المستمع بتمامه فكأنه في تمام القول.." [١]

وقال ابن الشجري: "فلما اتّسع حذف القول في كلامهم، استحسنوا إيقاعه على هذه الأشياء محذوفا". [٢]

وذكر ابن هشام كثرة حذف القَوْل نَحْو قوله تعالى: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} [الرعد: ٢٣-٢٤].. حَتَّى قَالَ أَبُو عَليّ: [٣] حذف القَوْل من حَدِيث الْبَحْر قل وَلَا حرج.[٤]

وقال الشنقيطي: "وَاعْلَمْ أَنَّ حَذْفَ الْقَوْلِ وَإِثْبَاتَ مَقُولِهِ مُطَّرِدٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَكَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ آنِفًا، لَكِنْ عَكْسُهُ وَهُوَ إِثْبَاتُ الْقَوْلِ وَحَذْفُ مِقْوَلِهِ قَلِيلٌ جِدًّا". [٥]

وقال الزركشي: "قَدْ كَثُرَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ حَتَّى إِنَّهُ فِي الْإِضْمَارِ بِمَنْزِلَةِ الْإِظْهَارِ". [٦]

---

(١) مجاز القرآن (١/١١١).

(٢) أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٨).

(٣) هو الفارسي، وفي التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٧٩) قال عند هذه الآية: حذفَ القول لظهورِ معناه وهو كثيرٌ في القرآنِ وكلامِ العربِ. وذكر فيه بعض الشواهد الشعرية.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٢٧).

(٥) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/٢٨٦)

(٦) البرهان في علوم القرآن (٣/١٩٦).

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى} [الزمر:٣]، أَيْ يَقُولُونَ: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِلْقُرْبَةِ.

وَمِنْهُ: {وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا} [البقرة: ٥٧] أي وقلنا: كلوا أو قائلين.

وقوله: {عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا} [البقرة: ٦٠] أَيْ قُلْنَا.

وَقَوْلُهُ: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا} [البقرة:٦٣] أَيْ وَقُلْنَا خُذُوا.

وَقَوْلُهُ: {وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى} [البقرة:١٢٥] أَيْ وَقُلْنَا: اتَّخِذُوا.

وَقَوْلُهُ: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا} [البقرة:١٢٧] أَيْ يَقُولَانِ: رَبَّنَا.

{فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ} [آل عمران: ١٠٦] أَيْ فَيُقَالُ لَهُمْ؛ لِأَنَّ أَمَّا لَا بُدَّ لَهَا فِي الْخَبَرِ مِنْ فَاءٍ فَلَمَّا أُضْمِرَ الْقَوْلُ أُضْمِرَ الْفَاءُ. (١)

وَقَوْلُهُ: {وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ (٥٢) هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ (٥٣)} [ص:٥٢-٥٣] يُقَالُ لَهُمْ هَذَا.

وَقَوْلُهُ: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ (٢٤)} [الرعد:٢٣-٢٤] أي يقولون: سلام..

وقوله: {لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ (١٠٣)} [الأنبياء: ١٠٣] أي يقولون لهم ذلك.

وَقَوْلُهُ: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (٦٥) إِنَّا لَمُغْرَمُونَ (٦٦)} [الواقعة: ٦٥-٦٦] أَيْ يَقُولُونَ: إِنَّا لَمُغْرَمُونَ أَيْ مُعَذَّبُونَ وَتَفَكَّهُونَ: تَنْدَمُونَ.

وَقَوْلُهُ: {وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ (١٢)} [السجدة: ١٢] أَيْ يَقُولُونَ: رَبَّنَا.

وقوله: {قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ} [سبأ: ٢٣] أَيْ قَالُوا قَالَ الْحَقَّ. (١)

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/٥٤).

وذكر ابن هشام كثرة حذف القَوْل.. ثم ذكر في حذف الحَال، وقال: أَكثر مَا يرد ذَلِك إِذا كَانَ قولا أغْنى عَنهُ الْمَقُول.. [٢] ومثله {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} [البقرة: ١٢٧-١٢٩] [٣] وَيحْتَمل أَن الْوَاو للْحَال وَأَن القَوْل الْمَحْذُوف خبر أَي وَإِسْمَاعِيل يَقُول. [٤]

وقال ابن مالك: فمن مواضع التقدير:

قوله تعالى: {وَنادى نُوحٌ ابْنَهُ وَكانَ فِي مَعْزِلٍ يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنا} [سورة هود: ٤٢].

وقوله تعالى: {فَأَوْحى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ} [سورة إبراهيم: ١٣].

وقوله تعالى: {دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنا مِنْ هذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ} [سورة يونس:٢٢].

وقوله تعالى: وقوله تعالى: {وَنادَوْا يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ} [سورة الزخرف: ٧٧] [٥]

* ومن الشواهد قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ. وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ} [الأنبياء: ٩٦، ٩٧] والتقدير: قالوا: يا ويلنا، فحذف القول. [٦]

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١٩٦/٣).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٢٧).

(٣) أي يقولان. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: ١٣٩) قال: وَهُوَ كثير فِي الْقُرْآن والْحَدِيث وَغَيره.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٣٠).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٩٧/٢)، وساق بعض الشواهد الشعرية، كما ذكر بعض الآيات التي فيها التصريح بالقول، كما ذكر أمثلة لبعض فروع هذه المسألة، فذكر أمثلة لإضافة قول وقائل إلى الكلام المحكي، وإغناء القول عن المحكي، والاستغناء في الصلة بالقول عن المحكي، والاستغناء بالمحكي عن القول.. إلخ.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٣٧٦/٢).

* قَوْله تَعَالَى {فَأَما الَّذين اسودت وُجُوههم أكفرتم بعد إِيمَانكُمْ} [آل عمران: ١٠٦] الأَصْل فَيُقَال لَهُم أكفرتم؟ فَحذف القَوْل اسْتغْنَاء عَنهُ بالمقول فتبعته الْفَاء فِي الْحَذف..[١]

* وَكَذَا قَالَ فِي آيَة الجاثية {وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ} الْآيَة [الجاثية: ٣١] أَصله فَيُقَال لَهُم ألم تكن آيَاتِي؟ ثمَّ حذف القَوْل وتأخرت الْفَاء عَن الْهمزَة[٢]

* قوله تعالى: {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} [سورة الأنبياء: ٣] أي تناجوا فيما بينهم بالتكذيب، ثم بين من هم، فقال: الذين ظلموا، أي الذين أشركوا. فالذين ظلموا، بدل من الواو في: "أسروا" وهو عائد على الناس المتقدم ذكرهم. قال المبرد: وهو كقولك: إن الذين في الدار انطلقوا بنو عبد الله، فبنو بدل من الواو في: انطلقوا، وقيل: هو رفع على الذم، أي هم الذين ظلموا. وقيل: على حذف القول، أي: يقول الذين ظلموا. [٣]

* ومنه أيضا: في صحيح البخاري (٦٣٩٠) عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا هَؤُلاَءِ الكَلِمَاتِ، كَمَا تُعَلَّمُ الكِتَابَةُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ البُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ العُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَعَذَابِ القَبْرِ». [٤]

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٠).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨١).

(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي (ص: ٣٠٢)

(٤) وينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: ١٨)، و(ص: ١٩)، ومشارق الأنوار (٣٤٢/١)، والكليات للكفوي: (ص: ٧١٢)،وفيه: وَقد كثر حذف القَوْل فِي التَّنْزِيل لِأَنَّهُ جَار فِي حذفه مجْرى الْمَنْطُوق بِهِ. وينظر: (ص: ٤٣٦).

المبحث السادس: أنواع حذف القول في القرآن الكريم

حذف القول في القرآن الكريم أنواع: [١]

١- جاء حذف القول كثيرًا في القرآن الكريم، وأكثر حذف القول فيما كان حالاً مفردة، أو جملة فعلية فعلها مضارع.

٢- قدر فعل القول المحذوف مضارعًا وأمرًا، وفعلاً مبنيًا للمفعول، ماضيًا ومضارعًا، وقدر القول مصدرًا في بعض المواضع.

٣- إذا كان الفعل صالحًا لأن يكون بمعنى القول اكتفى بذلك الكوفيون وأجروه مجرى القول، أما البصريون فيقدرون قولاً محذوفًا.

ودونك تفصيل ما سبق:

حذف القول: والقول المحذوف حال.

ومن أمثلته قوله تعالى: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ} [الرعد:٢٣-٢٤] أي قائلين ذلك.

وقوله تعالى: { وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ} [الأنعام:٩٣] أخرجوا أنفسكم: معمولة لقول محذوف حال، أي قائلين.

القول المحذوف يقدر بمضارع في موضع الحال.

ومن أمثلته قوله تعالى: {آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ} [٢:٢٨٥] أي يقولون: لا نفرق، والمحذوف حال أو خبر ثان.

---

(١) هذه الأمثلة موجودة في مصادر كثيرة من كتب التفسير والإعراب واللغة، اكتفيت بتلخيصها وترتيبها من دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢٧٨/١١) وما بعدها، و (٥٥٦/١).

ومثل قوله تعالى: {رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ} [آل عمران: ١٩١] الجملة محكية بقول محذوف، أي يقولون، وهذا الفعل في موضع نصب على الحال.

وقوله: {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ} [الأنعام: ١٢٨] فيه حذف القول، أي نقول، أو يقال لهم.

تقدير القول المحذوف بفعل مضارع.

ومن أمثلته قوله تعالى: {وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ} [آل عمران: ٧٩] على إضمار القول، التقدير: ولكن يقول: كونوا ربانيين.

وقوله: {بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ} [الحديد: ١٢] معمول لقول محذوف؛ أي تقول لهم الملائكة.

وقوله: {وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلا} [آل عمران: ١٩١] أي: ويقولون: ربنا ما خلقت هذا باطلا.

تقدير القول المحذوف بفعل ماض.

ومن أمثلته قوله تعالى: {وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ} [٣٤:١٨] على إضمار القول، أي قلنا: سيروا.

وقوله: {وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا} [نوح: ١٤] معمول لقال المضمرة، أي وقال وقد أضلوا.

وقوله: {إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى * اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى} [عبس ١٦-١٧] أي قال: اذهب.

تقدير القول المحذوف فعل أمر.

ومن أمثلته قوله تعالى: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ} [البقرة٢:١٨٦] أي فقل لهم إني قريب.

وقوله: {رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا} [البقرة٢:٢٨٦] أي قولوا في دعائكم ربنا.

وقوله: {رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا} [البقرة٣:٨] على إضمار القول، أي قولوا.

وقوله: {إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ} [الصافات٣٧:٣٥] أي قولوا: لا إله إلا الله، فأضمر القول.

وقوله: {إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ} [٧٦:٩] على إضمار القول أي قولوا.

تقدير فعل القول المحذوف مبنيًا للمفعول.

ومن أمثلته قوله تعالى: {أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ} [يونس١٠:٥١] على إضمار القول، أي قيل لهم إذا آمنوا بعد وقوع العذاب: الآن آمنتم به.

وقوله: {كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ} [الحج٢٢:٢٢] أي قيل لهم: ذوقوا عذاب الحريق.

وقوله: {كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ [٤٥:٢٨] معمول لقول مضمر، التقدير: يقال لهم اليوم تجزون.

وقوله: {فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلا عَذَابًا} [النبأ٧٨:٣٠] على حذف القول، أي فيقال لهم.

القول المحذوف مصدر.

ومن أمثلته قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا} [السجدة٣٢:١٢] على إضمار (يقولون) وقدره بعضهم بقوله: يستغيثون بقولهم ربنا.

٢ – {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ} [سبأ٣٤:١٠] بإضمار القول، إما مصدر أي قولنا: يا جبال فيكون بدلاً من فضلاً، وإما فعلاً، أي قلنا فيكون بدلاً من (آتينا)، وإما على الاستئناف.

تأويل ما هو بمعنى القول عند الكوفيين.

قد يأتي إضمار القول في بعض الجمل، ويختلف في تقدير القول هل هو مقدر أو أن الفعل مضمن معنى القول، مثل:

قوله تعالى: {وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ} [البقرة٢:١٣٢]

إن جعل من كلام إبراهيم فعند البصريين على إضمار القول وعند الكوفيين لا يحتاج إلى ذلك، لأن الوصية في معنى القول.

ومعناه: ووصى بها إبراهيم بنيه ونافلته يعقوب: يا بَنِيَّ على إضمار القول عند البصريين. وعند الكوفيين يتعلق بوصى، لأنه في معنى القول. ونحو قول القائل:

رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةَ أَخْبَرَانَا: ***إنّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانَا

بكسر الهمزة، فهو بتقدير القول عندنا، وعندهم يتعلق بفعل الإخبار. [1]

وقوله تعالى: {وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ} [يوسف١٢:٢٦] إن كان قميصه: محكي بقال مضمرة عند البصريين، أو بشهد عند الكوفيين، لأن الشهادة قول من الأقوال.

وقوله تعالى: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ} [إبراهيم١٤:٧] لئن شكرتم: معمول لقول مقدر، أي قال، أو معمول (لتأذن) لأنه يجري مجرى القول.

٤- البصريون يضمرون القول بعد الأفعال التي بمعنى القول في الآيات السابقة، وقد أضمر القول أيضا في قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ} [هود: ٢٥]. كسر الهمزة على إضمار القول. [2]

---

([1]) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/١٩١).

([2]) انظر توجيهها على المذهبين السابقين في تفسير هذه الآية: تفسير الطبري (١٢/ ٣٧٨).

القسم المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

[حكم لفظة قال في سند الحديث بين رجاله].

الحمد لله الذي نزل أحسن الحديث في لباس الإيجاز الكثير نفعه، وخص هذه الأمة بشرف الإسناد الأثير رفعه، وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث بجوامع الكلم، صلاة تعصمنا من الخطأ في القول وتشرق لنا كل مظلم، وبعد:

لما أن طلع غرة الجبين، ومجد الهدى المستبين، وسحاب الندى الذي لا ينقطع ولا يبين، وطالع النهر الغزير والفتح المبين، ربيع الزمان ونهل الأمن والأمان، وسعد الإسلام والإيمان، أمير المؤمنين مولانا سليمان[1]، أدام الله طلوع بدره الكامل، وهذا دعاء للبرية شامل، إلى البلدة الغراء، مراكش الحمراء، وألقت عصاها وانقاد أعصاها، ونعم ساكنها بطلعته البال، وانقشعت عنها سحائب النكال، وإنما حركة الإقبال زادت فزال موجب الإشكال، وأبقى الله ثغور السيادة مفترة، ورياض السياسة يانعة مخضرة، إلى ما عليه انتشا، وبه لا بالصبوح والغبوق انتشا، وهو اقتناء لطائف العلوم، واجتناء قطائف الفهوم، سيما ما اتخذه نديمة لا كاتخاذ جذيمة، وظهر فيه ارتباطه واغتباطه، وبحر فيه بحثه واستشاطه، وهو حديث جده عين الوجود، وزهرة كل موجود، الذي من حديثه انشقت الأسرار، وانفلقت الأنوار، وفي سماء ألفاظه ارتقت شموس الحقائق، وسرت بدور الدقائق، وفياض عباراته بفيض الشريعة متدفقة، ورياض إشاراته بزهر الحقيقة متفتقة.

وبينما نحن بقبة "السُّوَيْرة" كواكب، تزاحم ذوات الأفلاك بالمناكب، نقرأ على الحضرة المولوية مسند الإمام أحمد رضي الله عنه وأمده بخير ما أمد، إذ طلع علينا العلامة الذي نسل له الأدب من كل حدب، المرابط: أبو عبد الله سيدي محمد بن القطب سيدي أبي

---

(1) هو أبو الربيع سليمان بن مُحمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف (١١٨٠هـ – ١٢٣٨هـ) ، انظر ترجمته في فهرس الفهارس ١/٤٤٥، والسلوة ٣/٤ رقم: (٨٣٩).

العباس الشرادي [١].. وجلس جلوس انبساط، كاد يهتز به البساط، وإذ عاد إليه جمعه، وأصغى لما نقول سمعه، قال:

"لا بد من التلفظ بقال بين رجال الإسناد، وإن لم يلفظ بها القلم"، وكان له استناد لما هو غير مسلم، فنازعناه بما تقتضيه القواعد العربية، وساعفناه لحرمة المجلس والنفس أبيه، ثم عاد المنصور بالله أبقى الله به ظل الأمان على الأنام ممدودا، وسد يأجوج ومأجوج الفتنة مسدودا، إلى مكناسة الزيتون، عود السحاب الهتون، وعاد لإقامة درسه، جانيا جنى غرسه، وحضر مجلسه الذي هو مقترب الفقهاء، وموقف النبهاء، الفقيه المحدث السيد محمد بن المهدي[٢]، وكل في ذلك المجلس لما عنده من طرائف يمتري [٣]، فقال تلك المقالة السابقة للقارئ إذ ذاك بحضرة المنصور، صاحبنا الدراكة النجيب أبي عبد الله محمد بن منصور، [٤] فأبى ذلك ودافعه، وتجاذبا أطراف المنازعة، ثم أتى خلد الله ملكه، قويا بنوره كل ملكه، مدينة فاس، الطيبة الأنفاس، فبعث لفقهاء رشحهم للجواب، وتمييز الخطأ من الصواب، ما نصه:

هل يجوز للقارئ للحديث أن يذكر "قال" في كل حدثنا المحذوفة للاختصار كتابة أم لا؟ أم في ذلك خلاف؟ ومن نص على الذكر؟ ومن نص على عدمه؟

---

(١) أبو عبد الله محمد بن أبي العباس أحمد الشَّرادي (ت١٢١٠هـ)، انظر ترجمته في فهرس الفهارس ١/٤٤٥، وموسوعة أعلام المغرب ٢٤٥٥.

(٢) انظر: إتحاف المطالع (١/ ٣٧).

(٣) يُقَالُ لِلْمُنَاظَرَةِ مُمَارَاة لأَن كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَسْتَخْرِجُ مَا عِنْدَ صَاحِبِهِ ويَمْتَرِيه به كَمَا يَمْتري الحالبُ اللبنَ مِنَ الضَّرْع. لسان العرب (١٥/ ٢٧٨)

(٤) أبو عبد الله محمد بن محمد: ابن منصور (١١٧٩– وتوفي: ١٢٣٢هـ). مترجم في سلوة الأنفاس للكتاني(٨٤٣) ٣/٨.

فزجوا إليه عرائضهم [١]، وأمهروا إليه نفائسهم، فأمرني دام أمره السعيد، ورأيه الموفق السديد، أن أقتطف فوائدهم المنتشرة، وألتقط فرائدهم المنتثرة، فامتثلت الأمر المطاع، آتيا بالمقدور المستطاع، ومحصل ما هنالك وأزيد، وملخص ما هنالك وأفيد.

إن أول من ابتكر تفصيل هذه المسألة هو الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان الشهرزوري الشهير بابن الصلاح في كتابه: علوم الحديث، الذي لخصه الإمام الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين زين الدين العراقي في ألفيته.

قال ابن الصلاح في كتابه:

"جَرَتِ الْعَادَةُ بِحَذْفِ (قَالَ)، وَنَحْوِهِ، فِيمَا بَيْنَ رِجَالِ الْإِسْنَادِ خَطًّا، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ حَالَةَ الْقِرَاءَةِ لَفْظًا.

وَمِمَّا قَدْ يُغْفَلُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ:

مَا إِذَا كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْنَادِ (قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ)، فَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَقُولَ فِيهِ: (قِيلَ لَهُ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ)، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ (قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ)، فَهَذَا يَذْكُرُ فِيهِ (قَالَ)، فَيُقَالُ (قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ قَالَ: ثَنَا فُلَانٌ)، وَقَدْ جَاءَ هَذَا مُصَرَّحًا بِهِ خَطًّا هَكَذَا فِي بَعْضِ مَا رُوِّينَاهُ.

وَإِذَا تَكَرَّرَتْ كَلِمَةُ (قَالَ) كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ " حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: قَالَ عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ"، حَذَفُوا إِحْدَاهُمَا فِي الْخَطِّ، وَعَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَلْفِظَ بِهِمَا جَمِيعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". [٢]

وقال العراقي في ألفيته:[٣]

قُلْتُ: وَرَمْزُ (قالَ) إِسْنَادَاً يَرِدْ ❊❊❊ (قَافَاً) وَقالَ الشَّيْخُ: حَذْفُهَا عُهِدْ
خَطَّاً وَلاَبُدَّ مِنَ النُّطْقِ كَذَا ❊❊❊ قِيْلَ لَهُ: وَيَنْبَغِي النُّطْقُ بِذَا

---

(١) يحتمل أن تكون عرائسهم.

(٢) مقدمة ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٢٧).

(٣) ألفية العراقي (ص: ١٤٦) رقم (٦٠٦) و(٦٠٧). وانظر: شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (١/ ٤٩٥).

قال في شرحه في أثناء ما تقدم عن ابن الصلاح: وهو مراده بالشيخ في النظم. [١]

وقد سئل ابن الصلاح في فتاويه[٢] ، عن ترك القارئ "قال"، فقال: "هذا خطأ من فاعله"، قال: "والأظهر أنه لا يبطل به السماع؛ لأن حذف القول جائز اختصارا، وقد جاء به القرآن العظيم"

وكذا قال النووي في التقريب والتيسير: [٣] "تركها خطأ، والظاهر صحة السماع". انتهى. [٤]

والمراد بالسماع: سماع الراوي الذي أسقطت بعده من الذي أسقطت قبله.

وقوله: لأن حذف القول إلخ. قال في المغني –بعد ذكر أمثلة من حذف الفعل– وأكثر من ذلك كله حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج. انتهى[٥]

وكتب المنصور بالله على هذا المحل ما معناه: بين قولهم حذف القول جائز اختصارا وقد جاء به القرآن العظيم، وقولهم تركها خطأ تناقض.

فلله، ما أدق فهمه وأغزر علمه!

متى جال في أمر خفي سبيله * على أهل عرفان فجهذ ظاهر
متى غرست يمناه أجنان أحرف * فلا ذهن إلا وهو نحوه طائر[٦]
به اليوم أفلاك العلوم زواهر * ومن بحره الفياض تجبى جواهر
ولفظه في نحر القصائر صائر * عقود ولم تشعر بذاك القصائر[٧]
إليه وإلا لا تهز المنابر * وفيه وإلا لا تعز المحابر.

---

(١) انظر السابق.

(٢) انظر: فتاوى ابن الصلاح: ٢٦.

(٣) التقريب: ١٣٩.

(٤) ينظر: شرح صحيح مسلم ٢٨/١.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٢٧).

(٦) هكذا في الأصل.

(٧) هكذا في الأصل.

ثم قال في الشرح: وقد كان بعض من لقيته من أئمة العربية ينكر اشتراط المحدثين التلفظ بقال في أثناء الإسناد، وهو العلامة شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحِّل. –هو بكسر الحاء؛ لأنه كان يبيع الرحال فيرحل المشتري، أي: يناوله الرحال، وهو من أهل مصر من أشياخ ابن هشام صاحب المغني وغيره، وقد أكثر الثناء عليه–. [١]

قال في الشرح: "وما أدري ما وجه إنكاره لذلك؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْفَصْلُ بَيْنَ كَلَامَيِ الْمُتَكَلِّمِينَ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا، وَحَيْثُ لَمْ يُفْصَلْ فَهُوَ مُضْمَرٌ، وَالْإِضْمَارُ خِلَافُ الْأَصْلِ". انتهى. [٢]

قال السخاوي: " إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَقْتَضِي اشْتِرَاطَ التَّلَفُّظِ". [٣]

وقال الشيخ النظار أبو عبد الله القصار [٤]: "وجه إنكاره وجيه، وهو أن مالم يكتب ولم يرمز له لا يقرأ، وأن حذفه للعلم به جائز، فالصواب ما قاله عبد اللطيف".

---

(١) شهاب الدين أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن جرير بن نعمة بن دواله المعروف بابن المرحّل، (ت.٧٤٤هـ) انظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/٣٠٠) (٢٧١٧).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة: (١/٤٩٦)، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/١٠٩).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ١٠٩).

(٤) القصار: محدث المغرب الأقصى ومسنده، أبو عبد الله محمد بن قاسم القصار، الغرناطي الأصل الفاسي النشأة والدار، المتوفى سنة ١٠١٢، ودفن بمراكش، وكان أصله من غرناطة جاء أبوه منها، لما استولى عليها الإسبان سنة ٨٩٧ هـ. وسبب تسميته بالقصار: أن رجلا قصارا كان مقدما على بعض أجداده بالوصية، فجرت الشهرة عليه بذلك.

قال الشيخ أبو حامد العربي بن يوسف الفاسي في شرحه على منظومته في الاصطلاح: "كان شيخنا القصار حامل راية الحديث في هذه الأقطار المغربية بعد شيخه، وانفرد بذلك غير مدافع عنه ولا منازع، أجازه فيه جماعة من أهل المشرق والمغرب حتى أقرانه " اه.

وقال الشيخ أبو محمد عبد السلام ابن الطيب القادري في " مطلع الإشراق " : " سمعت غير واحد ممن قرأت عليه القول إن هذا التحقيق في العلم الذي يوجد عندهم أعني أولاد الشيخ أبي المحاسن الفاسي إنما هو إرث عن الشيخ القصار" اه.

وكان للقصار معرفة بالتاريخ والأنساب، شديد الاعتناء بأنساب الأشراف وكان يفتخر بمصاهرتهم، جمع خزانة عظيمة من الكتب تفرقت بعد موته أيادي سبا.

وارتضى كلام القصار هذا الأئمة بعده، واطلعوا في سماء التحقيق سعدة.

والمقدرات في كتاب الله المحكم، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلام من يستشهد بكلامه ممن تقدم، أكثر من أن يضبطه القلم، ولم يقل أحد ممن تقدم وتأخر، لا بد من النطق بذلك المقدر، ولا مرية أن تآليف أصل الحديث، في القديم والحديث، في ذلك المضمار جارية، وعلى ذلك الأساس بانية، ولقد جلسنا في هذه الأعصار، في مجامع القرى والأمصار، والقراء لا تتلفظ بقال في الإسناد بين يديهم، ولا يأمرونهم بذكرها، ولا ينكرون عليهم، ولو كان يفعله السلف، لفعله الخلف.

بل لا يجوز النطق بالمقدرات في كلام الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على أنه منه.

وقد اختلف في مقدرات القرآن هل هي منه حتى يطلق عليها كلام الله، أم لا؟

قال المحققون: الحق أن معانيها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية، وأما ألفاظها فليست منه؛ لأنها معدومة، إلى آخر كلامهم. [1].

فتبين أن في المسألة قولين، وأن لا معول على الأول، وهل عند ربعٍ دارسٍ من معول؟

---

انظر: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات للكتاني نشر: دار الغرب الإسلامي رقم (٥٤٥) (٩٦٥/٢)، وخلاصة الاثر ٤: ١٢١ والسعادة الأبدية: ٤٤ ونشر المثاني ١: ٨٦ وهو ينقل عن المطمح وله ترجمة في صفوة من انتشر: ١٦ وفي المرآة أيضاً. وانظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٦).

(١) قال الشيخ الشنقيطي:

وَمَعْلُومٌ فِي الْأُصُولِ أَنَّ دَلَالَةَ الْإِشَارَةِ، وَدَلَالَةَ الِاقْتِضَاءِ، وَدَلَالَةَ الْإِيمَاءِ، وَالتَّنْبِيهِ كُلُّهَا مِنْ دَلَالَةِ الِالْتِزَامِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ مِنْ دَلَالَةِ الِالْتِزَامِ اخْتُلِفَ فِيهَا هَلْ هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْمَنْطُوقِ غَيْرِ الصَّرِيحِ، أَوْ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْهُومِ؟ وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فِي مَرَاقِي السُّعُودِ بِقَوْلِهِ:

(١٣٧) وَفِي كَلَامِ الْوَحْيِ وَالْمَنْطُوقِ هَلْ *** مَا لَيْسَ بِالصَّرِيحِ فِيهِ قَدْ دَخَلْ

(١٣٨) وَهُوَ دَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ أَنْ يَدُلّ *** لَفْظٌ على مَا دُونَهُ لَا يَسْتَقِلّ

(١٣٩) دَلَالَةُ اللُّزُومِ مِثْلُ ذَاتِ *** إِشَارَةٍ كَذَاكَ الِايمَاءَاتِ.. إِلَخْ.

أضواء البيان (٤/ ٤٤٣)، وانظر: منع جواز المجاز: ٢٨، ونشر البنود على مراقي السعود (١/ ٩٠).

وأن الثاني عليه تعقد الخناصر، إذ قام عليه كم من دليل ناصر.

ثم نقول: حدث، وأخبر، وأنبأ، أفعال متعدية إلى مفعولين، الثاني مصرح، أو مجرور بالباء كما في القاموس وغيره.

"مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا" [التحريم:٣].

"أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ" [البقرة:٣٣].

وقد تتضمن الثلاثة معنى: "أعلم" فتتعدى إلى ثلاثة كما في الخلاصة. (١)

فقول البخاري مثلا: "حدثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب.." الأظهر فيه أنه نزل الفعل بالنسبة إلى المفعول الثاني منزلة اللازم.

والمعنى: حصل لنا من أبي اليمان تحديث، وقال: أخبرنا، عطف بيان لجملة حدثنا قبله أو بدل منها بدل كل، وتغاير البدل والمبدل منه بالتفصيل والاجمال. أو مستأنفة على جواب سؤال مقدر، وإذا حذفت "قال" اختصارا في المقال؛ لقيام القرينة وهي دلالة الحال المبينة فالإعراب عند الحذف، كالإعراب عند الذكر حرفا بحرف.

وهذا آخر ما أوردنا، وبتمامه تم ما أردنا، وعلى المولى أن يحليه بالقبول التام، وصلى الله على نبيه التمام، ومسك الختام.

وكتب: حمدون بن الحاج. انتهى من خطه رحمه الله. (٢)

---

(١) قال ابن مالك، في الخلاصة–ألفية ابن مالك–، باب أعلم وأرى: إلى ثلاثةٍ رأى وعلما *** عدوّا إذا صار أرى وأعلما. ألفية ابن مالك (ص: ٢٤)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٠١/٢)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٧٠/٢).

(٢) إلى هنا انتهى نسخ المخطوط.

والله تعالى أعلم.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الخاتمة:

من خلال عرض هذا الموضوع يتبين لنا:

١- من أول من أشهر هذه المسألة ابن الصلاح في علوم الحديث، ولم ينسبها ابن الصلاح إلى أحد من أئمة الحديث، ثم تتابع المختصرون على تقليده.

٢- لم تبحث هذه المسألة في كتب المصطلح بحثا متوسعا عميقا.

٣- هناك من المحدثين من ألزم بالتصريح بلفظ "قال" قبل صيغ التحديث وإن لم تكن مكتوبة.

٤- هناك من المحدثين من حكى الخلاف في صحة سماع من حذف قال قبل صيغة التحديث.

٥- ابن الصلاح وغيره ممن قال بوجوب التصريح بلفظة قال قبل صيغ التحديث، يصححون السماع مع قولهم بوجوب النطق، وحكي إبطال السماع لأجل حذف القول قبل التحديث عن أناس لم يسمون، وهذا قول باطل.

٦- يجوز حذف القول قبل صيغة التحديث، وهذا أصح القولي؛ خلافا لابن الصلاح ومن تبعه؛ لأن ما لم يكتب ولم يرمز له، يصح عدم النطق به، كما أن من المتقرر في العربية حذف ما دل عليه دليل.

٧- حذف القول وإثبات مقوله كثير في القرآن الكريم، ومطرد في اللغة العربية.

٨- نص على ترجيح حذف صيغة القول المقدرة قبل صيغ التحديث جمع من العلماء، مثل ابن المرحِّل وهو من أئمة العربية، والحافظ ابن حجر، والسيوطي، والقصار، وغيرهم.

٩- أغلب من يرى الحذف رجع إليه بعد بحث واجتهاد في المسألة، وبعضهم صرح برجوعه إلى هذا القول.

والله تعالى أعلم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع:


١. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ليحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ، تحقيق عبد الباري السلفي ط. مكتبة الإيمان المدينة المنورة.

٢. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد الناصري، ط. دار الكتاب المغرب.

٣. الأضداد ابن الأنباري المكتبة العصرية، بيروت.

٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي. دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت.

٥. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري. الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة.

٦. الأعلام خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) الناشر: دار العلم للملايين.

٧. اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر، فهرس أبي سالم العياشي، تحقيق نفيسة الذهبي، مطبعة النجاح الدار البيضاء.

٨. ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) تحقيق ودراسة: العربي الفرياطي الناشر: مكتبة دار المنهاج.

٩. أمالي ابن الشجري. المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ) المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. المؤلف: عبد الرحمن الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية.

١١. البحر المحيط في التفسير. المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد الناشر: دار الفكر.

١٢. البرهان في علوم القرآن. المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

١٣. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين الناشر: دار الغرب الإسلامي.

١٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي تحقيق محمد عوامة. ط دار المنهاج.

١٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل المؤلف: أبو حيان الأندلسي المحقق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم.

١٦. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: دار هجر.

١٧. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار الكتاب العربي .

١٨. الجامع الصحيح، المؤلف : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى : ٢٥٦هـ). حسب ترقيم فتح الباري، الناشر : دار الشعب.

١٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) الناشر: دار الكتب.

٢٠. الخصائص المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢١. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. المؤلف: محمد أمين المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (المتوفى: ١١١١هـ) الناشر: دار صادر .
٢٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ). المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط. الناشر: دار القلم، دمشق.
٢٣. دراسات لأسلوب القرآن الكريم المؤلف: محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ) تصدير: محمود محمد شاكر الناشر: دار الحديث، القاهرة.
٢٤. درة الغواص في أوهام الخواص. المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ) المحقق: عرفات مطرجي. الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.
٢٥. سلم الوصول إلى طبقات الفحول المؤلف: مصطفى بن عبد الله المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ) المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا.
٢٦. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس. محمد بن جعفر الكتاني. ط دار الثقافة.
٢٧. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. المؤلف: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: ١٣٦٠هـ) علق عليه: عبد المجيد خيالي. الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان .
٢٨. شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر : دار التراث – القاهرة.

٣٠. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت .

٣١. شرح الكافية الشافية، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى.

٣٢. شرح النووي على مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٣. شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي الناشر: هجر للطباعة والنشر .

٣٤. صحيح مسلم. دار الجيل ببيرت ، وطبعتها مصورة من الطبعة التركية المطبوعة سنة ١٣٣٤ هـ.

٣٥. صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، محمد بن الحاج الإفراني، ط. مركز التراث الثقافي المغرب.

٣٦. فتاوى ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم .

٣٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة.
٣٨. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، المؤلف: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ) المحقق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية .
٣٩. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر. .
٤٠. الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت.
٤٢. مجاز القرآن، المؤلف: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.
٤٣. مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد.
٤٤. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المؤلف: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٤٥. المسائل السفرية في النحو، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٤٦. مشارق الأنوار على صحاح الآثار. المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ). دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

٤٧. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح. المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ). المحقق: نور الدين عتر. الناشر: دار الفكر.

٤٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ). المحقق: د. مازن المبارك. الناشر: دار الفكر – دمشق.

٤٩. المفصل في صنعة الإعراب. المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) المحقق: د. علي بو ملحم. الناشر: مكتبة الهلال – بيروت.

٥٠. المقتضب. المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ). المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

٥١. مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث.

٥٢. الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضرية عبد العزيز بن عبد الله مطبوعات وزارة الأوقاف بالمغرب.

٥٣. النكت الوفية بما في شرح الألفية. المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي. المحقق: ماهر ياسين الفحل. الناشر: مكتبة الرشد.

٥٤. النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٥٥. النكت على مقدمة ابن الصلاح. المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ). المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. الناشر: أضواء السلف – الرياض.